مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

مدى الكرمل يطالب بالإفراج الفوريّ عن الطالب مهدي تونسي ويرفض اعتقاله الإداريّ



يطالب مدى الكرمل– المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة في حيفا- بالإفراج الفوريّ وغير المشروط عن الطالب مهدي تونسي (26 عامًا)، طالب علم الاجتماع وعلم الإجرام في الجامعة العبريّة، وأحد خرّيجي مخيّم مدى الكرمل الأكاديميّ لطلبة البكالوريوس الفلسطينيّين في الجامعات الإسرائيليّة. أقام المركز هذا المخيّم ليكون مساحة حرّة ونقديّة يطوّر فيها الطلبة أدوات معرفيّة تعبّر عنهم، بعيدًا عن القيود التي تفرضها المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيليّة على معرفتهم وهُويّتهم. لذلك نرى في اعتقال مهدي استهدافًا لهذا الجيل الذي نعمل معه، واختراقًا لحقّه في أن يطّور وعيًا نقديًّا مشتبكًا مع قضايا شعبه، يسائِل الواقع ويساهم في تغييره لصياغة مستقبل اكثر عدالة.

في الثامن من تشرين الثاني، اقتحمت قوّة من الشرطة غرفته في السكن الجامعيّ في جبل المشارف واعتقلته. وبحسب إفادته، رفض أفرادها التعريف بأنفسهم، واعتدوا عليه بالضرب في غرفته وفي سيّارة الشرطة وفي مركز الشرطة. وقد مَثَل أمام المحكمة وآثار الاعتداء ظاهرة على وجهه. بعد التحقيق معه لدى جهاز الشاباك، حُلِقت لحيته وشعر رأسه بالكامل وصودرت نظّارته. واليوم تسعى الشرطة وأجهزة الشاباك إلى احتجازه إداريًّا مدّة ستّة أشهر بدون تهمة أو محاكمة، في حين تُحجب عنه وعن محاميه طبيعة الشبهات والأدلّة المزعومة.

يأتي اعتقال مهدي في سياق تصاعد الملاحقة السياسيّة للطالبات والطلّاب الفلسطينيّين في الجامعات الإسرائيليّة منذ بدء حرب الإبادة على قطاع غزّة. فقد تحوّلت الجامعات إلى ساحة رقابة وضبط، تعمل فيها إداراتها، جنبًا إلى جنب، مع الشرطة وأجهزة الأمن، وتُستدعى لأجلها لغة «الأمن» لتجريم أيّ فعل سياسيّ أو اجتماعيّ فلسطينيّ وإسكاته (أو إحباطه). والاعتقال الإداريّ إحدى أدوات المنظومة الاستعماريّة التي تحكم علاقة الدولة بالفلسطينيّين على جانبَي الخطّ الأخضر، وتشترك فيها الشرطة والشاباك والمحاكم معًا. وقد كشفت الحرب هشاشة المواطَنة التي يحملها فلسطينيّو الـ48، إذ يُعامَل الطالب الفلسطينيّ بوصفه تهديدًا أمنيًّا قبل أيّ شيء آخر، حتّى في غرفته في السكن الجامعيّ.

ادّعت وحدة التحقيقات المركزيّة أمام المحكمة أنّ الاعتقال جرى بالتنسيق مع الجامعة العبريّة، فيما قالت الجامعة إنّها أُبلغت به قبل وقت قصير من تنفيذه. وفي الحالتين تبقى الجامعة شريكة في المسؤوليّة عمّا جرى داخل مساكنها، وعن صمتها منذ اعتقاله، وهذا موقف يتناقض مع دورها باعتبارها مؤسّسة أكاديميّة يفترَض أن تنمّي الوعي عند الطلاب وتعزّز انخراطهم في قضايا شعبهم والدفاع عن حقّهم في ذلك.

يطالب مدى الكرمل بالإفراج الفوريّ وغير المشروط عن مهدي تونسي، كما بإجراء تحقيق مستقلّ في الاعتداء الذي تعرّض له. ويطالب الجامعة العبريّة بأن تعلن موقفًا واضحًا يطالب بالإفراج عنه، وبأن تضمن عودته إلى مقاعد الدراسة دون المسّ بمسيرته الأكاديميّة. ويؤكّد المركز التزامه بالوقوف إلى جانب طلبتنا في حقّهم في التعلّم والتعبير والتنظيم دون خوف أو ملاحقة.